

الشراكة الموريتانية الأوروبية في ضوء محاربة الهجرة غير الشرعية

The Mauritanian-European partnership in light of the fight against illegal immigration

د. بتارولد اسلك *

جامعة نواكشوط

موريتانيا

boutarisselkou@gmail.com

تاريخ النشر: 2025/12/15

تاريخ القبول: 2025/06/16

تاريخ الاستلام: 2025/06/12

ملخص:

تُعد الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة صاحبت الإنسان منذ بدء التاريخ، لكنها شهدت توسعاً غير مسبق خلال القرن الماضي بفعل الفجوة المتزايدة في مستويات التنمية الاقتصادية والمعيشية بين دول الشمال الغني والجنوب الفقير. وبغض النظر عن تعدد دوافعها، فإن الهجرة أضحت اليوم معضلة ذات أبعاد إنسانية وأمنية عالمية، لما تفرزه من تداعيات تشمل تشريد السكان، وفقدان الأرواح، وزيادة الضغط على الموارد وفرص العمل في الدول المستقبلة.

يروم هذا البحث إلى تحليل وتداعيات ظاهرة الهجرة غير الشرعية على موريتانيا، من خلال ثلاث مقاربات رئيسية:

أولاً، تقديم نظرة عامة حول الهجرة كظاهرة عالمية مع تداعياتها؛ ثانياً، تقييم جهود الدولة الموريتانية في الحد من هذه الظاهرة؛ وثالثاً، دراسة واقع وآفاق الشراكة الموريتانية الأوروبية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الموريتانية الأوروبية؛ الهجرة غير الشرعية؛ تداعيات الهجرة غير

الشرعية.

* المؤلف المرسل: د. بتاراسلك

Abstract:

Migration is an ancient human phenomenon that has accompanied humankind since the beginning of history. However, it has witnessed an unprecedented expansion over the past century due to the widening gap in economic development and living standards between the rich North and the poor South. Regardless of its multiple drivers, migration has today become a dilemma with global humanitarian and security dimensions, resulting in repercussions that include population displacement, loss of life, and increased pressure on resources and job opportunities in receiving countries.

This research aims to analyze the impact of illegal migration on: Mauritania through three main approaches

First, it provides an overview of migration as a global phenomenon and its repercussions; second, it evaluates the Mauritanian state's efforts to curb this phenomenon; and third, it examines the reality and prospects of the Mauritanian-European partnership in combating illegal migration.

Keywords: *Mauritanian-European partnership; illegal immigration; repercussions of illegal immigration.*

مقدمة:

الشراكة الاقتصادية الصينية هي إطار تعاوني وضعتة الصين لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى من خلال الاستثمار والتبادل التجاري والمشاريع المشتركة، مع التركيز على التنمية المتبادلة والتكامل الاستراتيجي، ويتطلب هذا النموذج اعتماد الصين على مبادئ المنفعة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مع سعيها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية، حيث عملت الصين على تطوير علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع العراق، وخاصة بعد عام 2003، برزت مكانة العراق ضمن السياسة الصينية الخارجية، لما يتمتع به من وفرة في الموارد الطبيعية وخاصة موارد الطاقة (النفط)، ويشكل العراق أيضاً سوقاً واعدة للبضائع الصينية، وكذلك الاستثمارات الصينية في المجالات الطاقوية والبنى التحتية.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية البحث في كونه يتطرق لموضوع الشراكة الاقتصادية الصينية مع العراق، وابرار مكانة العراق في السياسة الصينية، ومدى الاهتمام الصيني بتقوية الشراكة مع العراق في المجالات الاقتصادية، من خلال الاستثمارات والمشاريع التي طرحها الصين ومبادرة الحزام والطريق، تعزيز العلاقات التجارية بينهما.

اشكالية الدراسة:

تكمن اشكالية البحث في طرح التساؤل الرئيسي التالي هل هنالك شراكة صينية عراقية؟ وكيف تطورت؟ وماهي مبادرة الحزام والطريق وما هو موقع العراق منها؟
فرضية الدراسة: ان العلاقة التجارية الاقتصادية بين الصين والعراق قد نمت بشكل كبير وخاصة بعد العام 2003، من خلال زيادة التبادل التجاري، وتوسع حجم الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة والبنى التحتية العراقي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجية متعددة، تشمل المنهج التاريخي لبيان تطورت العلاقات الاقتصادية بين الصين والعراق، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي لتحليل السياسة

الصينية تجاه العراق.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة على محورين، يتناول المحور الاول تطور العلاقات الاقتصادية الصينية العراقية التبادل التجاري-الاستثمارات، اما المحور الثاني مبادرة الحزام والطريق وموقع العراق فيها ومنتدى التعاون الصيني العربي.

أولاً: إشكالية الهجرة غير الشرعية وتداعياتها:

تُعد الهجرة غير الشرعية كما أسلفنا إحدى أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الدولي حالياً، نظراً لما تُحدثه من اضطرابات اجتماعية واقتصادية وسياسية. ويرتبط تنامي هذه الظاهرة بجملة من الأسباب البنيوية، أهمها الفقر المزمن، ارتفاع معدلات البطالة، الأزمات السياسية، الحروب الأهلية، وتردي الأوضاع الأمنية.

وتُجسد منطقة الساحل والصحراء مثلاً صارخاً لتفاقم هذه الظواهر، مما يدفع بشبابها إلى البحث عن آفاق جديدة في الشمال، وخاصة أوروبا، مروراً بدول شمال إفريقيا كدول عبور.

وقد عمّقت الأوضاع في ليبيا، وتصاعد وتيرة الإرهاب، وظاهرة التطرف، وانتشار الفساد الحكومي من حدة هذه الإشكالية، ما أدى إلى ما يُشبه الهروب الجماعي نحو الشمال. وتشير البيانات إلى أن عدد المهاجرين غير النظاميين الذين وصلوا إلى السواحل الأوروبية خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2023 بلغ حوالي 181 ألف أفري¹، مما جعل الأمم المتحدة تُصنّف الظاهرة في خانة التهديدات الأمنية الكبرى، جنباً إلى جنب مع الجريمة المنظمة، الإرهاب، والاتجار بالبشر.

وقد عرّفت منظمة الهجرة الدولية المهاجر بأنه "كل شخص ينتقل من مكان إقامته المعتادة إلى دولة أو منطقة أخرى، بغض النظر عن الوضع القانوني أو طبيعة الحركة"، وهو التعريف الذي استُند إليه في إعلان نيويورك لعام 2016، والذي شكّل إعلاناً سياسياً أممياً جامعاً لمواجهة الظاهرة بروح من التعاون الدولي وحماية الكرامة الإنسانية².

ثانيًا: الجهود الموريتانية لمحاربة الهجرة غير الشرعية:

تُعد موريتانيا من البلدان ذات الموقع الجغرافي الحساس، حيث تمتلك حدودًا بحرية تمتد لأكثر من 754 كلم، وتقع قرب القارة الأوروبية، مما يجعلها نقطة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من إفريقيا جنوب الصحراء.

بدأت أولى موجات العبور إلى جزر الكناري من الشواطئ الموريتانية عام 2006، وتزايدت الوتيرة خلال العقد الماضي، ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تقديم مساعدات مالية وفنية لموريتانيا، 11 مليون يورو موجهة لقطاع الأمن ومكافحة الهجرة السرية 2019، وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد سجلت السلطات الموريتانية أكثر من 136000 مهاجر في عام 2022³، و57071 في عام 2023، فيما سجلت الأشهر الأولى من 2024 حوالي 12092 عملية عبور. وتفيد الإحصائيات الإسبانية أن 90% من قوارب الهجرة التي تصل إلى سواحلها تنطلق من الشواطئ الموريتانية.⁴

وقد أصبحت موريتانيا في السنوات الأخيرة ليست فقط بلد عبور، بل بلد مقصد للمهاجرين واللاجئين، حيث تستقبل نحو 140 ألف مهاجر، إضافة إلى 150 ألف لاجئ، مقيمين في "مخيم أمبره" بولاية الحوض الشرقي⁵. وكنتيجة لذلك، انتهجت السلطات الموريتانية سياسة شاملة تبدأ من ضبط وإحصاء المهاجرين، وتمر عبر تنظيم إقامتهم، وتنتهي بإطار قانوني وتنظيمي متكامل.

وعلى المستوى القانوني سعت موريتانيا خلال العقود الماضية ومنذ بواكر الاستقلال الوطني إلى بناء منظومة قانونية وتنظيمية شاملة تؤطر الهجرة على أراضيها، سواء من حيث مراقبة تدفقات المهاجرين، أو ضمان الحقوق الأساسية لهم، أو التعاون مع الشركاء الدوليين في ضبط الحدود ومحاربة التهريب. ويعكس هذا التوجه التزام الدولة بمبادئ القانون الدولي وحرصها على تحقيق التوازن بين البعد الأمني والبعد الإنساني في معالجة قضايا الهجرة.

ومن أبرز الأطر القانونية والتنظيمية التي أرسها الدولة الموريتانية في هذا المجال:

• مرسوم 64-169 المنظم للهجرة

يُعد من أوائل النصوص القانونية التي وضعت قواعد دخول وإقامة الأجانب في موريتانيا، حيث نص على إلزامية الحصول على تأشيرات وتصاريح إقامة، مع تحديد صلاحيات السلطات الإدارية في هذا الإطار.

• القانون رقم 045/065 المصادق عليه سنة 1965 :

ويُعتبر الإطار التشريعي العام الذي ينظم إقامة وتنقل الأجانب، وقد شكّل المرجع القانوني الأساسي في التعامل مع حالات الهجرة غير النظامية قبل تحديث الإطار القانون 6 لاحقاً⁷.

• الاتفاقية الموقعة مع منظمة الهجرة الدولية سنة 2007 والمصادق عليها في 2008 :

أُرسّت أسس التعاون بين موريتانيا والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) في مجالات دعم قدرات الدولة في إدارة الهجرة، وتعزيز آليات الترحيل الطوعي، وتأهيل اللاجئين والمهاجرين النظاميين.

• مرسوم 1128/2020 المتعلق بوضعية اللاجئين :

نصّ على منح اللاجئين المقيمين على الأراضي الموريتانية حقوقاً مدنية واقتصادية، من ضمنها الحق في العمل، والصحة، والتعليم، كما نظّم إجراءات تقديم طلبات اللجوء، والطعون، والإدماج الاجتماعي.

تشكل هذه النصوص القانونية أرضية أساسية لفهم الموقف الموريتاني من ظاهرة الهجرة، كما تؤكد لتنظيم المجال وجود إرادة مؤسسية بما ينسجم مع الالتزامات الدولية، ويمهد الطريق لتعاون فعّال مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

ثالثاً: الشراكة الموريتانية الأوروبية في محاربة الهجرة غير الشرعية:

تعود العلاقة بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي إلى عقود، وقد شهدت تطوراً ملحوظاً رغم بعض الاضطرابات السياسية التي عرفت البلاد (الانقلابان في 2005 و2008). لكن هذه العلاقات تعززت منذ اتفاق داكار 2009⁸، الذي أعاد النظام الدستوري وتعهد بالحكم الرشيد⁹.

وقد استفادت موريتانيا من اتفاقيات أوروبية دولية مثل اتفاقية "لومي" (1975-2000) واتفاقية "كوتونو"¹⁰ (2000-2020)، والتي ألزمت الدول الموقعة بإعادة المهاجرين المرفوضين وتقديم دعم مالي للدول الشريكة.

وفي مارس 2022، مثلاً وقعت موريتانيا اتفاقاً بمقتضى الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم الى موريتانيا بقيمة 4.5 مليون يورو، بهدف دعم قدرات الشرطة الموريتانية في التصدي للهجرة غير الشرعية¹¹.

أما اتفاقية "ساموا"، التي وقّعت في نوفمبر 2023، فهي الإطار القانوني الجديد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول ACP، وقد أولت أهمية خاصة لقضايا الهجرة، البيئة، والديمقراطية، كما أرست مبادئ جديدة للتعاون في العشرين سنة القادمة.

موريتانيا من الدول الموقعة على اتفاقية ساموا، الإطار القانوني الذي تستند اليه علاقات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي.

وفي نفس الاطار تعد الشراكة الموريتانية الأوروبية الجديدة في محاربة الهجرة غير الشرعية في خطوة تعكس تطور العلاقات بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي في مرحلة مرحلتها العملية¹²،

ضمن هذه الشراكة، أعلن الاتحاد الأوروبي عن دعم مالي مباشر بقيمة 210 ملايين يورو لصالح موريتانيا، موزعة بين تمويل المشاريع التنموية والبنى التحتية، وبرامج محاربة الهجرة غير الشرعية. ويُعد هذا المبلغ جزءاً من استراتيجية أوروبية أوسع تهدف إلى معالجة جذور الهجرة في بلدان المصدر والعبور، من خلال الربط بين الأمن والتنمية¹³.

ويُعد البيان المشترك الموقع في نواكشوط بتاريخ 7 مارس 2024 بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي محطة مفصلية في مسار التعاون بين الطرفين في مجال الهجرة. وقد شكّل هذا الإعلان الإطار العملي لخارطة طريق شاملة، تهدف إلى ضبط وتنظيم قضايا الهجرة بمختلف أبعادها، وفق مقاربة شاملة ومتوازنة تراعي الجوانب الإنسانية والتنمية والأمنية.

حماية اللاجئين وطالبي اللجوء:

رَكَزَ البيان على تعزيز آليات حماية اللاجئين، وتيسير ولوجهم إلى الخدمات الاجتماعية، مع دعم المجتمعات المستضيفة. كما أُكِّد الالتزام بتعهدات موريتانيا في منتدى اللاجئين لعام 2023.

الهجرة القانونية والتنقل:

تم التأكيد على دعم تنقل الطلاب والباحثين ورجال الأعمال، ومراجعة سياسات التأشيرات لتسهيل الحركة. كما شُجِّعَ على تمكين المهاجرين النظاميين من الاندماج وتعزيز مساهماتهم في التنمية الوطنية.

الهجرة غير الشرعية ومكافحة التهريب:

تضمّنت الخطة إجراءات للوقاية من الهجرة غير الشرعية، عبر حملات التوعية، وضبط الحدود، وتنسيق الجهود القضائية والأمنية لملاحقة شبكات التهريب والاتجار بالبشر، في انسجام مع اتفاقية ساموا.

ضبط الحدود والتعاون الأمني:

نصّ البيان على تعزيز قدرات موريتانيا في مراقبة وضبط الحدود، بالتعاون مع الوكالات الأوروبية مثل *Frontex*، وتحديث تجهيزاتها وتدريب أجهزتها المعنية.

آليات التنفيذ والتنسيق:

أكد البيان أهمية التنسيق المنتظم بين الطرفين ومراجعة خطة العمل بشكل دوري وفقًا للحاجات والتطورات، مع إمكانية تنفيذ المبادرات من خلال التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء أو الوكالات الأوروبية المختصة.

الإطار القانوني والتنظيمي:

أوضح البيان أن مضامينه لا تخلق التزامات قانونية، بل تندرج في إطار التفاهات السياسية والتعاون العملي¹⁴.

الخاتمة

تكشف الشراكة الموريتانية الأوروبية في مجال الهجرة عن تفاعل متزايد بين الضرورات الأمنية الأوروبية والتحديات التنموية التي تواجهها موريتانيا، خاصة في ظل ما تشهده المنطقة من هشاشة جيوسياسية وضغط ديمغرافي واقتصادي. وقد برزت موريتانيا خلال السنوات الأخيرة كفاعل محوري في ضبط تدفقات الهجرة، ما منحها موقعًا تفاوضيًا أفضل داخل المنظومة الأوروبية.

ورغم ما يُسجّل من تطور في الإطار التعاوني، خاصة عبر البيان المشترك الصادر في مارس 2024، إلا أن هذا المسار لا يخلو من إشكالات. إذ يُلاحظ أن الطابع الأمني لا يزال مهيمنًا على بنية الاتفاق، في مقابل حضور خجول للمقاربات الحقوقية والتنموية، وهو ما قد يحدّ من فعالية التدخلات طويلة المدى. كما أن محدودية الإمكانيات المؤسسية على الجانب الموريتاني تشكّل عائقًا حقيقيًا أمام استدامة المشاريع والتزامات الحماية. إن استدامة هذه الشراكة تتطلب إعادة توازن حقيقي بين البعد الأمني والبعد التنموي، وتفعيل آليات المتابعة والتقييم على أسس تشاركية وشفافة، بما يضمن احترام كرامة الإنسان، وتحقيق تنمية عادلة تُقلّل من دوافع الهجرة من جذورها.

- 1 د. جيهان عبد السلام عباس، الهجرة غير الشرعية قراء في الدوافع والاثار وسناريوهات المواجهة، مركز لاستشارات والدراسات الأفريقية متوفر على الرابط pharostudies.com
- 2 رؤوف منصوري، اعلان نيويورك من اجل اللاجئين والمهاجرين 2016 المسؤولية المشتركة بين الالتزام والتحدي، مجلة تنمية الموارد البشرية، مجلد 16، العدد 02، جوان 2021، ص 193
- 3 انظر محمد الراضى ولد صدي، ناقوس الهجرة في موريتانيا متوفر على الرابط alakhbar.info
- 4 Ould Moktar, H. (2024, October). The EU-Mauritania partnership: Whose priorities? [Lecture]. Department of Anthropology and Sociology, SOAS University of london
- 5 خضر عبد العزيز تدفق المهاجرين الأفارقة.... هل موريتانيا مهدده بتحول ديمغرافي متوفر على الرابط aljazeera.net
6. المرسوم رقم 031-2012 الصادر بتاريخ 25 يناير 2012، المعدل لبعض ترتيبات المرسوم رقم 64-169 الصادر بتاريخ 15 دجنبر 1964، المتضمن لنظام الهجرة الى موريتانيا والمحدد لطرق تأمين بطاقة الإقامة.
- 7 انظر مساهل عبد الرحمان، إدارة سياسة الهجرة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية منشورات المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية cmers.org
- 8 اتفاق دكار 2009 هو اتفاق سياسي تم توقيعه في العاصمة السنغالية دكار، بين فرقاء الأزمة السياسية في موريتانيا. تم توقيعه من قبل ممثلين عن الرئيس العسكري السابق الجنرال محمد ولد عبد العزيز، والجهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، وحزب تكتل القوى الديمقراطية، وذلك بحضور الرئيس السنغالي عبد الله واد وممثلين عن لجنة الوساطة الدولية .
- 9 د بتار ولد اسلك، تأثير العوامل الخارجية على المسار السياسي في موريتانيا -التطورات والنتائج- منشورات المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية الطبعة الأولى، 2023
- 10 اتفاقية كوتونو هي اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات متعددة بما في ذلك التجارة والتنمية والتعاون الإنساني. كانت اتفاقية لومي، التي سبقت اتفاقية كوتونو، اتفاقية تجارة ومساعدات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ.
- 11 انظر د بتار ولد اسلك وآخرون، المشر وطية المرتبطة بالديمقراطية والحكمة، مؤلف جماعي تحت عنوان الجهوية وسؤال الحكامة، منشورات المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى 2023، ص 222-223

¹²La commission européenne lance un nouveau partenariat en matière de migration avec la Mauritanie ; Disponible sur: <https://ec.europa.eu>

13 تم في 7 مارس 2024 توقيع بيان مشترك بين الطرفين، بحضور رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، ورئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز، والرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني.

14 انظر النص الكامل للإعلان المشترك والمؤسس للمشاركة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة. متوفر على الموقع التالي alakhbar.inf